أسباب الزرع القانوني- دراسة في نطاق فلسفة القانون

م.م. محمد سلطان حسن

Mo.sultan.h90@gmail.com

محاضر في معهد الادارة القانونية/ جامعة الفرات الاوسط

م. قاسم هيّال رسن

Kasimh.resan@uokufa.edu.iq

جامعة الكوفة/كلية القانون

REASONS FOR LEGAL CULTIVATION- A STUDY IN THE SCOPE OF PHILOSOPHY OF LAW

Assist.Lecturer. Mohammed Sultan Hasan

Lecturer at the Institute of Legal Administration/Middle Euphrates University

Lecturer. Kasim H. Resan

University of Kufa/College of Law

المقدمة

إن الفقه القانوني العراقي والعربي، لم يتناول عملية أو ظاهرة الزرع القانوني بالدراسة والتحليل، بما تستحقه من البحث، فالدراسات حولها نادرة جدًا، إن لم تكن معدومة في معظم جوانبها، على العكس مما موجود من دراسات في الفقه القانوني الغربي، لذا عزمنا على إعداد سلسلة من الأبحاث القانونيّة، التي تسلط الضوء على هذه العملية المهمة، المؤثرة في مصير الشعوب، ومن جوانبها المختلفة.

وفي باكورة هذه السلسة، سيكون بحثنا الأول، حول أسباب الزرع القانوني، وذلك بعد تمهيد مبسط في التعريف بعملية الزرع القانوني، وبيان أهم الاتجاهات الفقهية حولها، ومن ثم نستعرض أسباب الزراعة القانونية، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، الأولى في الأسباب التي ترجع إلى الدول المصدرة للقانون، والثانية في الأسباب العائدة للدول المستوردة له، وذلك في مطلبين مستقلين.

تمهيد

في التعريف بالزرع القانوني

إنّ (الزرع القانوني) هو مصطلح وجد في السبعينيات من القرن الماضي، وقد ابتكره عالم أسكتلندي يدعى (واتسن Watson)، والذي استمده من عمله كأستاذ للقانون الروماني، حيث لاحظ أن هذا القانون قد تمت زراعته في كثير من القوانين الأوروبيّة، وقد توصل إلى تعريف (الزرع القانوني)، بأنهُ: عملية نقل قاعدة، أو نظام قانوني من بلد إلى آخر، بما يشمل نقل الألفاظ وكذلك المفاهيم، وتمَّ أتباع هذا التعريف من قبل العديد من علماء القانون الغربي، مع تغيير بسيط في المصطلح، فمنهم من أطلق عليه (النقل القانوني)، ومنهم من استخدم مصطلح (الأقتراض القانوني)[١].

وأكد (واتسن Watson) أن استقبال القانون الروماني من قبل القوانين الأوروبيّة، يدل على إنه من الممكن نجاح عملية الزرع، وإن اختلفت الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة للدول الزارعة[٢]، وأن عمليات الزرع القانوني مصدر أثراء للثقافة القانونيّة بشكل عام، كما استبعد الارتباط بين القوانين المزروعة والثقافة المحلية للدول المستوردة، إذ أن القاعدة المزروعة هي نفسها، كما لو كانت في موطنها قبل عملية الزرع، فالزرع القانوني يتعامل مع القاعدة القانونيّة كشيء مادي ملموس، ولا يتعامل مع روح القاعدة[٣]، نتيجة لهذه الآراء، ثار نقاش فقهي قانوني، حول امكانية نجاح عملية الزرع القانوني، حيث تبلور اتجاهين، وهما:

---

1 - orucu “legal transposition” grosheide "legal borrowing” referred to by irma johanna, legal transplants and comparative law, international law journal, 2004, p. 263, available at ssrn: (https://ssrn.com/abstract).

2-cairns john, watson, walton, and the history of legal transplants, (ga, j. int’l&comp.l.vol.41:637),p.647available(:https://digitalcommons.law.uga.edu/gjicl/vol41/iss3/5).

3-gaitán, maría,the challenges of legal transplants in a globalized context, dissertation submitted to the university of warwick, 2013, p.17. available at ssrn(: https://ssrn.com/abstract=2530811) and see most recently, watson, law out of context, athens, ga., 2000, p. 1.

الاتجاه الأول: المؤيد للزرع القانوني، بزعامة (واتسن Watson)، إذ يرى أن عملية الزرع القانوني هي خير وسيلة لأثراء القوانين، ودليل هذا الاتجاه، يتمثل في نجاح زرع المفاهيم الرومانية في قوانين الدول الأوروبيّة الغربية في القرن التاسع عشر، وكذلك القوانين التي تم زراعتها في (تركيا) التي تعتبر المثال الأكثر تطرفًا لعملية الزرع، إذ تمَّ استيراد القانون المدني والإجراءات المدنيّة من (سويسرا)، والقانون الجنائي من (إيطاليا)، والقانون الإداري من (فرنسا)، والإجراءات الجنائيّة من (المانيا)[١].

الاتجاه الثاني: المعارض للزرع القانوني، ويتزعمه الفرنسي (بيير ليجراند Legrand Pierre)، يرى أن عملية الزرع القانونيّة تتجاهل العلاقة بين القانون المزروع والثقافة المحلية للبلد الزارع، لذا يصل إلى أن عملية الزرع القانوني هي عمل مستحيل ؛ لأن الكلمات تعطي معاني مختلفة بحكم الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى تشوه النظام القانوني المحلي حتى وأن حصلت عملية الزرع[٢]، ويستند هذا الاتجاه إلى دليل أيضًا، وهو الآثار السلبية لعملية زرع (المحاكم النظامية) من قبل العثمانيين في عام ١٨٦٠م، حيث تم تقليص دور (مجالس الشريعة الإسلامية)، التي كانت المحاكم الرئيسة المجانية، الأمر الذي قلص بدوره فرص الوصول للعدالة، حيث أصبح التقاضي حكرًا على الطبقات الغنية فقط[٣].

المطلب الأول

أسباب الدول المصدرة للقانون

من أهم الأسباب العائدة للدول المصدرة للقوانين، هي الأسباب العسكرية المتمثلة بالاستعمار المباشر للدول التي يزرع على أرضها القانون بعد احتلالها، وكذلك

1-watson, legal transplants and european private law,(vol 4.4 electronic journal of comparative law), (december 2000).(https://www.ejcl.org.html).

2 - legrand pierre, the impossibility of legal transplants ,(4 maastricht j. eur. & comp), L111 1997, p.113. referred to by watson, legal transplants and european private law, op.cit.

3 - rubin avi, legal borrowing and its impact on ottoman legal culture in the late nineteenth century, continuity and change, cambridge university press, 2007, pp.281f.

الأسباب الاقتصادية أو السياسية، المتمثلة في ظاهرة العولمة، ونستعرضهما في الفرعيين التاليين:

الفرع الأول/الأسباب العسكرية: تُعدّ عمليات الزرع القانونية أحد آثار صراع القوى الاستعمارية، حيث غالبًا ماتسعى الدول الاستعمارية لفرض قوانينها على الدول التي تكون تحت استعمارها ؛ لرسم ثقافات الشعوب الضعيفة ضمن أطر الدول الاستعمارية، أي أن الشعوب في حالة الزرع القانوني تكون مسيرة وليست مخيرة، في استقبال القانون المزروع، وشواهد هذا السبب كثيرة، منها:

أولاً: زراعة القانون المدني الفرنسي في بلجيكا: في عام ١٧٩٤م طرد الفرنسيون النمساويين من (بلجيكا)، وأصبحت المنطقة جزءًا من (فرنسا) عام ١٧٩٥م، وبقيت تحت الحكم الفرنسي حتى سقوط نابليون الأول عام ١٨١٥م، وخلال هذه الفترة حلت الأنظمة القانونيّة الفرنسية محل القوانين البلجيكية، حيث لايزال لدى (بلجيكا) نظام قانوني فرنسي؛ بسبب ضم (بلجيكا) وما تلاه من إدخال القانون المدني الفرنسي وقواعد نابليون، وظل ساريًا في (بلجيكيا) حتى بعد إنتهاء الهيمنة الفرنسية[١].

ثانيًا: زراعة القوانين العثمانية والبريطانية في العراق: إن (العراق) دولة نشأت في ظل الحكم العثماني، حيث دام الحكم العثماني مايقارب أربعة قرون، أي منذ استيلاء السلطان (سليمان القانوني) عليه سنه ١٥٣٤م، إلى أن إحتله الجيش البريطاني عام ١٩١٨م[٢]، وخلال هذه المدة حصلت عمليات زرع قانونيّة كثيرة، استمرت إلى يومنا هذا، منها (نظام الطابو)، حيث تقول (المس بيل) في مذكراتها: "ورغم أن المحاكم المدنيّة كانت في العهد العثماني لا يحق لها البت في معاملات أنتقال الملكية أن لم تكن مسجلة في دائرة الطابو، إلاَّ أن (نظام الطابو) مع الأسف على ما فيه من مزايا واضحة مثل غيره من الأمور التركية، شيء نظري وليس حقيقة ملموسة، مثلًا أن نسبة كبيرة من المعاملات لم تكن مسجلة، أو استحصلت بالرشوة"، ولكن رغم ذلك بقيت

1 - georges de gheweit, institutions du droit belgique, lille, 1736. referred to by Watson, legal transplants and european private law ,op. cit.

٢- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق الحديث،ج١، مطبعة دار الكتاب، بيروت، ١٩٨٢، ص٤٢.

جزءً من القانون العراقي بعد ذلك[١]، بعد ذلك خضع (العراق) إلى الأنتداب البريطاني، الذي جلس ممثلوه في الغرف التشريعيّة، فدستور عام ١٩٢٥ العراقي أو القانون الأساسي، قدّ تمّ وضعه من قبل لجنة تتألف من (دبليو تي) وهو موظف في الشؤون الشرقية في (وزارة المستعمرات البريطانية)، و(مستر أيم) المستشار القضائي ل(دار الاعتماد)، وكذلك المعتمد السامي (سير كوكس)، فاستعانت هذه اللجنة بالدستور الأسترالي، والدستور النيوزلندي، والدستور التركي، والإيراني، وغيرها من دساتير الدول الشرقية والغربية[٢]. ويمكننا إيراد الملاحظات التالية:

١- إن الزراعة القانونيّة بهذه الطريقة، تقوم على سلب إرادة الشعوب عن طريق الاستعمار العسكري المباشر، أي جعل الشعوب ضعيفة لا تستطيع الدفاع عن نفسها وحقوقها.

٢- ثم بعد ذلك تزرع في جسده قوانين غريبة عن محيطه الداخلي، أي الأنتقال إلى مرحلة الاستعمار الثقافي، وغالبًا ما يبدأ الأمر في هذه المرحلة بزراعة الدساتير، والتي تكون البداية، بعدها يتم الأنتقال إلى زراعة القوانين المختلفة، ولا يكون أمام الدولة المزروع فيها القوانين، إلاَّ أن تقبل تلك القوانين ؛ كونها تمر في مرحلة احتلال عسكري، فلا يكون أمامها إلاَّ القبول.

الفرع الثاني/العولمة: شاع استخدام مصطلح العولمة عند نهاية الحرب الباردة، وكانت أحد نتائج انهيار الإتحاد السوفيتي السابق، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، الأمر الذي دفعها إلى إعادة تأطير العالم في ضوء سياساتها، من أجل جعل الدول تابعة لها سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا[٣]، وخير دليل على أن العولمة يراد بها أمركة العالم تصريحات (هنري كيسنجر) في منتدى (دافوس) عام ١٩٩٨م، حيث قال: "لقد تغير العالم منذُ انهيار الإتحاد السوفيتي، وصارت هنالك حقيقة واحدة تحكم البشرية،

١- المس بيل، مذكرات المس بيل، ترجمة وتعليق جعفر الخياط، لخصه رسول محمد، ط١، دار الثقافة الجديدة، بلا مكان طبع، ٢٠٠٣، ص٣٠.

٢ - عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق الحديث، مصدر سابق، ص٢٤٩.

٣- أياد رشيد محمد كريم، العولمة وتداعياتها على سيادة الدولة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد الأول، العدد الأول، السنة الأولى، ٢٠١٤، ص٢.

تؤرخ لنفسها ولأنصارها،أي الليبرالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية"[١]،ومهما تكاثرت الفاظ تعاريف العولمة، إلاَّ أن المفهوم واحد وهو: "جعل العالم قرية صغيرة ثم السيطرة عليه سياسيًا واقتصاديًا وفكريًا". وتكون العولمة سببًا في عمليات الزرع القانوني، بإحدى الطرق التالية:

أولاً: امركة المصطلحات القانونيّة: وتتم عملية امركة المصطلحات من خلال العلاقات الاقتصادية، مثال ذلك إدراج مفاهيم أمريكية مثل العولمة، في العقود الدوليّة، بعد ذلك تم زراعة أغلب هذه المصطلحات في أنظمة الدول القانونيّة المحلية[٢].

ثانيًا: السيطرة الاقتصادية: مثال على ذلك علاقة صندوق النقد الدولي[٣] بقوانين مكافحة الفساد الوطنية، حيث تقول (كرستين لاغارد) مديرة صندوق النقد الدولي: "إن الصندوق شارك بفعالية عالية في مساعدة الدول الأعضاء على تصميم إستراتيجيات مكافحة الفساد وتنفيذها من خلال وضع الإطار القانوني لذلك"، وكذلك علاقة إتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث صدرت العديد من قوانين مكافحة الفساد المحلية،

١- ماهر صالح علاوي، تحولات القانون الإداري في ظل العولمة، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص٢٨.

2 - irma johanna, op. cit, p.268.

٣- إن صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة من منظومة (بريتون) تابعة للأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دوليّة في عام ١٩٤٤م، للعمل على تحسين الاقتصاد العالمي، ومقره في (الولايات المتحدة الأمريكية)،أسس من قبل(جون مينارد)و(هاري دكستر):(جون مينارد) كاتب بريطاني واقتصادي، ولد عام ١٨٨٣م، أنشق عن الكنيسة وأصبح ملحدًا، حيث كان يعتقد أن جميع معتقدات المسيحية خاطئة لذا أخذ بالبحث عن معتقدات يراها صحيحة، فبحث في الفلسفة الأخلاقية محاولًا إيجاد وسيلة لعيش حياته الخاصة، فوجد في الفيلسوف (جي أي مور) ضالته، لتبرير خرقه للعادات الاجتماعية السائدة، فأصبح مثلي الجنس، نتيجة لذلك ألف كتاب اسماه ((مبادئ الأخلاق)) والذي وصفه بأنه السبيل إلى جنة جديدة على الأرض، شارك فيما بعد مع (هاري دكستر) في إنشاء إتفاقيّة (بريتون ودز)، والتي وقعت عام١٩٤٤م، وكان ل(جون مينارد) قول شهير فيما يتعلق بإتفاقيات أنشاء صندوق النقد الدولي:"إن هذه الإتفاقيات كانت تعكس وجهات النظر الأمريكية". انظر:جون مينارد كينز، روبرت سكسدلسكي، ترجمة عبد الرحمن مجدي، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،القاهرة، ٢٠١٥، ص٢٥وما بعدها.أما (دكستر) فهو خبير اقتصادي أمريكي ومن كبار المسؤولين الأمريكيين في (وزارة الخزانة الأمريكية)، ولد عام ١٨٩٢م، أتهم بأنه جاسوسًا سوفيتيًا، بموجب عدة وثائق على شكل كتاب، قدم إلى مركز التراث في (واشنطن)، أنظر موقع:arabic.rt.com.

استنادًا إلى المادة (١/٥) من إتفاقيّة الأمم المتحدة، وكذلك علاقة شركة (مايكروسوفت الأمريكية) بقوانين حماية حقوق المؤلف الوطنية.

ثالثًا: دعم قواعد التحكيم الدولي: ومن أمثلة ذلك، أن التحكيم في العقود الإدارية في (فرنسا) حتى السنوات الأخيرة من القرن العشرين، كان محظورًا بموجب نصّوص قانونيّة في قانون المرافعات الفرنسية وبالتحديد في المواد (٨٣، ١٠٠)، إلاَّ أن المشرع الفرنسي عاد وأضاف استثناء، إجاز اللجوء فيه إلى شرط التحكيم، نتيجة العولمة وضغط الشركات الأمريكية في قضية (ديزني لاند)[١]. ويمكننا إيراد الملاحظات التالية:

١- إن ظاهرة العولمة أدت إلى تضيق الحدود الجغرافية، وجعلت القوانين والثقافات القانونيّة أكثر أتصالًا، وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها في العصر الحديث، خاصة مع ظهور الشركات المتعددة الجنسية، ووسائل التواصل السريعة، المتمثلة ببرامج لا حصر لها على (الانترنت)، وبتكلفة زهيدة جدًا.

٢- إن العولمة أخف وطأة من الاستعمار العسكري، كسبب لزراعة القوانين، فالدول الضعيفة لم تسلب كامل إرادتها بعد، فلها الحرية، ولو كانت بنسب محدودة، في إتخاذ القرار بزرع قوانين الدول القوية من عدمه، خاصة إذا طورت اقتصادها، وأعتمدت على منتوجها المحلي في الاستهلاك.

المطلب الثاني

أسباب الدول المستوردة للقانون

أما الأسباب العائدة للدول المستوردة للقوانين، فأهمها البعثات الدراسية لدراسة قوانين الدول المصدرة، وكذلك جودة قوانين الدول المصدرة بنظر الدول المستوردة، وأخيرًا التحالفات السياسية، وسنرى هذه الأسباب في فروع ثلاث متتالية.

الفرع الأول/البعثات الدراسية إلى الدول المصدرة: عادة ما تقوم الدول الضعيفة، المستوردة للقوانين، بإرسال خيرة طلبة الدراسات العليا فيها، للحصول على أعلى

١- ماهر صالح علاوي، تحولات القانون الإداري في ظل العولمة، مصدر سابق، ص٢٦٠-٢٦١.

الشهادات القانونيّة، من جامعات الدول القوية في مجال القانون، وعند عودتهم، تبدأ تباشير عمليات الزرع القانوني، ومن الشواهد على ذلك، ما يأتي:

أولاً: زراعة القانون المدني المصري والعراقي من قبل الدكتور عبد الرزاق السنهوري : في عام ١٩٢١م، أختير السنهوري ضمن طلاب بعث دراسية، إذ قررت الحكومة المصرية توجيهها إلى (فرنسا) وتحديدًا (ليون)، حيث حصل على شهادتين للدكتوراه منها، ثم عاد بعد ذلك وساهم في تنقيح القانون المدني المصري سنة ١٩٣٨م، مع أستاذه الفرنسي (لامبير)، الذي ساهم في وضع الباب التمهيدي، وأنجز السنهوري باقي الأبواب[١]، ويصف السنهوري القانون المدني المصري الجديد، بقوله: "إن القانون يمثل أصدق تمثيل الثقافة المدنية الغربية في العصر الذي نعيش فيه"[٢].

وكذلك ساهم السنهوري في وضع القانون المدني العراقي، إذ استند على الشريعة الإسلامية والقوانين الغربية، وفي ذلك يقول السنهوري: "إن التقنين العراقي الجديد يجب أن يقوم على أساس الشريعة الإسلامية، ولكن على أن تكون هناك أسباب أتصال ما بين الشريعة الإسلامية وأحدث القوانين الغربية. والخطة المثلى في نظرنا هو أن يعمد واضع التقنين الجديد إلى التقنينات الغربية، فيختار أحدثها وأكثرها أتقانًا، ويصوغ من كل ذلك أنموذجًا لخير تشريع يراه، دون نظر إلى بلد معين أو إلى تقاليد معينة. ثم يقرب هذا النموذج من أحكام الشريعة الإسلامية في مذاهبها المختلفة، وفي مختلف الأقوال من كل مذهب"[٣].

ثانيًا: زراعة القوانين الغربية في تركيا: حصلت عمليات الزرع القانونيّة في (تركيا) بطريقتين:

١- محمود عبده، عبد الرزاق السنهوري ابو القانون وابن الشريعة، دراسة في مشروعه الفكري ورؤيته الإسلامية، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١١، ص١٨ وما بعدها.

٢- عبد الرزاق السنهوري، القانون المدني العربي، الإدارة الثقافية في الجامعة العربية، القاهرة، ١٩٥٣، اعيد النشر في مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونية، تستضيفها وتصدرها كلية الحقوق في جامعة القاهرة، العدد الفخري الأول، اغسطس ١٩٩٥، ص١٠٠.

٣- عبد الرزاق أحمد السنهوري، من مجلة الأحكام العدلية إلى القانون المدني العراقي، مجلة القضاء، كلية القانون، بغداد، العدد ١و٢، ١٩٣٦، ص٦٤و٦٥.

الطريقة الأولى: عن طريق الإكاديميين الأتراك ومنهم الأستاذ (محمود عزيز بوزكورت)، الذي درَس القانون المدني في (سويسرا)، حيث كان السبب الرئيسي في زرع القانون المدني السويسري في (تركيا).

الطريقة الثانية: هنالك علاقة مستمرة بين القانون التركي والقوانين الأوروبيّة، حيث تم تعيين أساتذة أوروبيين لتدريس القانون التركي المزروع منهم (شوارتز)، و(كونيغ)، و(نيو مارك)[١]. ويمكننا إيراد الملاحظات التالية:

١- عند إرسال البعثات الدراسية، يجب أن لا تقتصر على دولة واحدة، بل يجب أن ترسل إلى مختلف دول العالم، لملاحظة مختلف التجارب المتنوعة، ومن ثم المقارنة بينها.

٢- على الدول المستوردة أن لا تسلّم قيادة وضع القوانين، بيد شخص أو أشخاص معدودين ؛ فأن الشخص الواحد مهما أوتي من عناصر التفوق والعبقرية، لن يكون قادرًا على الإحاطة الشاملة بجميع ملابسات القانون، لذا الأفضل وضع عدة أشخاص طبيعيين ومعنويين في لجنة إعداد مشروع القانون، بل يفضل أن يوضع من قبل عدة لجان، خاصة في القوانين الرئيسة، مثل القانون المدني.

الفرع الثاني/ جودة القانون: إن الجودة قد تكون أحد أسباب عمليات الزرع القانوني، ومثال على ذلك بلدان أمريكا اللاتينية، إذ قامت بزراعة القانون المدني الفرنسي[٢]، وأيضًا بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي السابق، قامت ثلاثين دولة بزراعة النظام شبه الرئاسي (المعروف بالنوع الفرنسي) في دساتيرهم، بسبب المكانة التي حققها هذا النظام[٣]. ويمكن إيراد الملاحظات التالية:

١- إن عملية الزراعة القانونيّة في هذا السبب، مرتبطة بتقدم النظام القانوني للدولة المصدرة، بغض النظر عما إذا كان القانون المزروع يعكس احتياجات الشعب

1 - watson, the evolution of western private law, baltimore, 2001. referred to by watson, legal transplants and european private law,op.cit.

2 - irma johanna, op. cit,p.266.

3 - cindy skach, borrowing constitutional designs, princeton university press, princeton, nj, 2005, p.1.

المتلقي، الاجتماعيّة، أو الاقتصاديّة، أو السياسيّة أم لا، وبغض النظر عن تكيّفه مع الظروف والبيئة الجديدة أم لا.

٢- ليس بالضرورة أن يكون تقدم وجودة القانون في الدولة المصدرة، عامل زراعة ناجح في الدولة المستوردة ؛ وذلك لاختلاف البيئة المحيطة بالقانون في الدولة المصدرة، والتي تختلف قطعًا، عن ظروف الدولة المستوردة.

الفرع الثالث/ التحالفات السياسية: قد تحدث عمليات الزرع القانونيّة نتيجة التحالفات السياسية، مثال ذلك، زرع القانون المدني الهولندي في الدول الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا، حيث أحتاجت تلك الدول إلى الوفاء بعدة شروط للإنضمام للاتحاد الأوروبي، ومن هذه الشروط موائمة نظامها القانوني لتشريعات الإتحاد الأوروبي، وقد تمَّ اختيار القانون المدني الهولندي ؛ لأنه خليط من القانون المدني الفرنسي، والألماني، والإنكليزي[1].ويمكن إيراد الملاحظات التالية:

١. أقتراب هذا السبب، من سبب العولمة، حيث كثرت في العصر الحديث، الإتحادات الإقليمية بين الدول المتجاورة عادةً، من أجل تكوين قوة، تقف في وجه التكتلات الإقليمية والدولية الأخرى، إذ باتت الدولة الواحدة ضعيفة بين هذه التكتلات.

٢. على الدولة التي تقرر أن تدخل في تحالف معين، أن تختار التحالفات التي لا تعرضها لترك أنظمتها القانونية الأصلية جملةً وتفصيلًا، بل تختار التحالف مع الدول المقاربة لها في الأنظمة القانونيّة.

1- gianmaria ajani, change and prestige, legal transplants in russia and eastern europe,(a.j. comp. law 43), 1992, p. 97. referred to by irma johanna ,op. cit, p.266.

الخاتمة

من أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث، ما يأتي:

أولاً: النتائج

١- إن (الزرع القانوني) هو مصطلح وجد في السبعينيات من القرن الماضي، وقد ابتكره عالم أسكتلندي يدعى (واتسن Watson)، وهو: عملية نقل قاعدة، أو نظام قانوني من بلد إلى آخر، ويشمل هذا النقل الألفاظ وكذلك المفاهيم.

٢- يكاد لا توجد أنظمة قانونيّة في عالمنا اليوم، لم تقم بعملية أو عمليات زرع قانونيّة، من الأنظمة الأخرى، ولأسباب مختلفة، فقد يكون الزرع نتيجة للاستعمار المباشر عن طريق سلب إرادة الشعوب، وفرض قوانين لا تتلاءم مع ثقافاتها، أو حتى دياناتها، أو العولمة السياسية والاقتصادية، أو عن طريق أنتقال الخبرات، ويكون ذلك بإرسال طلبة الدراسات القانونيّة العليا إلى الدول المصدرة للقوانين، أو الجودة القانونيّة، أو التحالفات السياسية، عن طريق فرض شروط معينة على الدولة المستوردة للقوانين.

٣- رغم أنتشار عملية أو ظاهرة الزرع القانوني، لكن يمكن ترشيق وتنظيم هذه العملية، وتقليل نتائجها السلبية، من خلال الاعتماد على القدرات الذاتية، وعدم الجري مع المصالح والتحالفات العالمية، ومراعاة المصلحة الوطنية، وغيرها من التدابير التي ذكرت في متن البحث.

ثانيًا – التوصيات

إن عملية تشريع القوانين تُعدّ انعكاس لحاجات الشعوب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، فالقانون هو وسيلة لتحقيق غاية، عليه متى ماكان هذا القانون انعكاسًا لواقع الشعب وإصالته أو هويته الدينية، سوف يحقق الغاية من تشريعه، عليه نوصي المشرع والقاضي والفقيه والطلبة المبتعثين لدراسة القانون، ألا يكونوا وعاءً وأرضًا خصبة لعمليات الزراعة القانونيّة، فكم من حضارة دمرت نتيجة إستنساخها لحضارات أخرى.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

أولًا: الكتب

١. جون مينارد كينز، روبرت سكسدلسكي، ترجمة عبد الرحمن مجدي، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٥.

٢. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء١، مطبعة دار الكتاب، بيروت، ١٩٨٢.

٣. ماهر صالح علاوي، تحولات القانون الإداري في ظل العولمة، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.

٤. محمود عبده، عبد الرزاق السنهوري ابو القانون وابن الشريعة، دراسة في مشروعه الفكري ورؤيته الإسلامية، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١١.

٥. المس بيل، مذكرات المس بيل، ترجمة وتعليق جعفر الخياط، لخصه رسول محمد، ط١، دار الثقافة الجديدة، بلا مكان طبع، ٢٠٠٣.

ثانيًا: المجلات والدوريات

١. أياد رشيد محمد كريم، العولمة وتداعياتها على سيادة الدولة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد الأول، العدد الأول، السنة الاولى، ٢٠١٤.

٢. عبد الرزاق أحمد السنهوري، من مجلة الأحكام العدلية إلى القانون المدني العراقي، مجلة القضاء، كلية القانون، بغداد، العدد ١و٢، ١٩٣٦.

٣. عبد الرزاق السنهوري، القانون المدني العربي، الإدارة الثقافية في الجامعة العربية، القاهرة، ١٩٥٣، اعيد النشر في مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث القانونيّة، تستضيفها وتصدرها كلية الحقوق في جامعة القاهرة، العدد الفخري الأول، اغسطس ١٩٩٥.

ثالثًا: المصادر باللغات الأجنبية

1. georges de gheweit, institutions du droit belgique, lille, 1736.
2. gianmaria ajani, change and prestige, legal transplants in russia and eastern europe, (a.j. comp. law 43), 1992.
3. watson, law out of context, athens, ga., 2000.

4. cairns john, watson, walton, and the history of legal transplants, (ga, j. int'l&comp.l.vol.41:637), available:https (://digitalcommons.law.uga.edu/gjicl/vol41/iss3/5).
5. gaitán, maría,the challenges of legal transplants in a globalized context. dissertation submitted to the university of warwick ,2013, available,at ssrn(: https://ssrn.com/abstract=2530811).
6. irma johanna, legal transplants and comparative law, (international law journal), 2004, available at ssrn(: https://ssrn.com/abstract=2017940).
7. legrand pierre, the impossibility of legal transplants,(4 maastricht j. eur. & comp), l. 111 1997.
8. rubin avi, legal borrowing and its impact on ottoman legal culture in the late nineteenth century.continuity and change, cambridge university press, 2007.
9. skach cindy, borrowing constitutional designs. princeton university press. princeton, nj, 2005.
10. watson, legal transplants and european private law, (vol 4.4 electronic journal of comparative law), (december 2000). available at (https://www.ejcl.org/44/art44-2.html).

رابعًا: مواقع الانترنت

1- arabic.rt.com/news.
2- https://www.ejcl.org/44/art44-2.html.
3- https://ssrn.com/abstract=2530811

الملخص:

إن الفقه القانوني العراقي والعربي، لم يتناول عملية أو ظاهرة الزرع القانوني بالدراسة والتحليل، بما تستحقه من البحث، فالدراسات حولها نادرة جدًا، إن لم تكن معدومة في معظم جوانبها، على العكس مما موجود من دراسات في الفقه القانوني الغربي، لذا عزمنا على إعداد سلسلة من الأبحاث القانونيّة، التي تسلط الضوء على هذه العملية المهمة، المؤثرة في مصير الشعوب، ومن جوانبها المختلفة. ويكاد لا توجد أنظمة قانونيّة في عالمنا اليوم، لم تقم بعملية أو عمليات زرع قانونيّة، من الأنظمة الأخرى، ولأسباب مختلفة، فقد يكون الزرع نتيجة للاستعمار المباشر عن طريق سلب إرادة الشعوب، وفرض قوانين لا تتلاءم مع ثقافاتها أو حتى دياناتها، أو العولمة السياسيّة والاقتصاديّة، أو عن طريق أنتقال الخبرات، ويكون ذلك بإرسال طلبة الدراسات القانونيّة العليا إلى الدول المصدرة للقوانين، أو الجودة القانونيّة، أو التحالفات السياسيّة، عن طريق فرض شروط معينة على الدولة المستوردة للقوانين. ورغم أنتشار عملية أو ظاهرة الزرع القانوني، لكن يمكن ترشيق وتنظيم هذه العملية، وتقليل نتائجها السلبية، من خلال الاعتماد على القدرات الذاتية، وعدم الجري مع المصالح والتحالفات العالمية، ومراعاة المصلحة الوطنية، وغيرها من التدابير التي ذكرت في متن البحث.

الكلمات المفتاحية: زرع، قانون، مدني، عراقي

ABSTRACT:

The jurisprudence in Iraq and Arab countries did not address the process or phenomenon of legal implantation study and analysis, as it deserves research, studies are very rare, if not in most aspects, contrary to existing studies in Western jurisprudence, so our determination to prepare a series Of legal research, which shed light on this important process, which affects the fate of peoples, and their various aspects. There are almost no legal systems in our world today that have not undergone legal transplants or processes from other systems. For various reasons, planting may be the result of direct colonialism by robbing the will of peoples, imposing laws that are incompatible with their cultures or even their religions, or through the transfer of experiences, by sending students of higher legal studies to the countries that export laws, or legal quality, or political alliances, by imposing certain conditions on the importing state of laws. Although the process or phenomenon of legal implantation is widespread, it is possible to rationalize and regulate this process and reduce its negative consequences by relying on its own capacities, not running with global interests and alliances, taking into account the national interest, and other measures mentioned in the research body

Key words: agriculture, law, civil, Iraqi . .